التقرير اليومي

2007/6/25

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

التعقيدات الإستراتيجية للأزمة الفلسطينية

بقلم أنطوني كوردسمان؛ 2007/6/18

يبدو بأن الصراع بين حماس وفتح (بالواقع السلطة الفلسطينية) قد أدى، وبشكل مؤثر، إلى تقسيم غزة والضفة الغربية الى جسمين منفصلين، بحيث أنّ أية تسوية سياسية ستكون فارغة، أو ستكون، في أفضل الأحوال، نوعاً ما من مستوى نزاع أقل علنية. فتكتيكات فرق تسد لعرفات، تدمير إسرائيل للقوى الأمنية الفلسطينية، فشل عملية السلام على كل مستوى، التطرف الإسلامي، مستوطنات وجدران إسرائيل العازلة، كلها أمور ساعدت بخلق إنقسام الذي يعتبر أكثر إستقطابية مما توقعه حتى أكثر المسؤولين تشاؤماً في الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية قبل بضعة أسابيع قليلة مضت.

لقد تحولت حماس لتصبح أكثر تنظيماً وفاعلية بكثير مما كان متوقعاً. وكانت قد خططت، وبوضوح، لعدد من عناصر الحملة في غزة، على الأقل. أما القوى الأمنية الفلسطينية، من جهة أخرى، فكانت أضعف حتى وأكثر إنقساماً وفساداً، كما كانت تفتقر أكثر الى الشعبية. ولا يزال سبب عدم فعالية فتح وسوء جهوزيتها ، وكذلك معلوماتها الإستخبارية حول تخطيط وقدرات حماس سيئة لهذه الدرجة، أمراً غامضاً.

فحتى في شهر أيار، كان بعض المستشارين الأميركيين والمسؤولين الإسرائيليين يعولون على تدريب الحرس الرئاسي وعلى "ضعف" حماس لإجبارها على التسوية. لكن كان بعض ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي يقولون، على الأقل، بأنّ إسرائيل يمكنها التدخل، في حالة طارئة وملحّة، دعماً للسلطة الفلسطينية.

أما بالممارسة، فيبدو أنّ حماس تمكنت من الإمساك بعباس وفريقه الأمني من دون إنذار، مع وجود عدد من المسؤولين الأساسيين خارج المنطقة، ووجود آخرين غير مستعدين بالكامل. ومن بين هؤلاء، محمد دحلان، مستشار عباس الأمني، رشيد أبو شباك، الرئيس الأسبق للأمن الوقائي، يوسف عيسى، الرئيس الحالي للأمن الوقائي وشخصيات مثل سميح المدهون.

وهناك مؤشرات على أنّ الأفراد الأصغر سناً في القوى الأمنية التابعة لفتح قد إنقلبوا على قادتهم، أو وقفوا جانباً، ببساطة– معتبرين "التونسيين الأكبر سناً في غزة فاسدين، متوحشين، وغير كفوئين". أما تأثير كل من الحرب مع جيش الدفاع الإسرائيلي منذ العام 2000،

وتجويع السلطة الفلسطينية مالياً لـــ "إيذاء" حماس، فقد ساعدا حماس في النهاية. بالواقع، إنّ تجويع الفلسطينيين لإيذاء حماس أدى الى كشف الفساد، ووحشية وعدم كفاءة عدد كبير من قادة ومسؤولي السلطة الفلسطينية والقوى الأمنية.

وعملياً، لم يكن لدى إسرائيل والولايات المتّحدة الوقت الكافي لرد الفعل، حتى ولو أرادتا ذلك، كما لم تقم بذلك قوى عربية معتدلة مثل مصر، الأردن والعربية السعودية. أما أقصى ما كان يمكن لعباس أن يقوم به، فهو توحيد القوى في الضفة الغربية، حيث لا يوجد لحماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، وعناصر أخرى قوة حقيقية لها هناك– حتى الآن.

وعلى ما يبدو فإنه من غير المرجح أن تجعل النتيجة النهائية التقدم في عملية السلام أكثر سوءاً مما كان عليه في أي حال من الأحوال– على الأقل في المدى القريب. إذ لم يكن هناك من أمل كبير قبل القتال الجديد. فلا الحكومة الإسرائيلية ولا الفئات الفلسطينية كانت مستعدة لتكون شريك سلام للآخر. أما أكثر ما كان يمكن للجهود الأميركية وغيرها من الجهود القيام به فهو إرساء أساس العمل لتقدم مستقبلي، تحديد "خريطة طريق" ذات محتوى حقيقي، والعمل على تحسين بعض المشاكل والتخفيف منها. أما الوضع الحالي للقضايا، فقد يضعف جهوداً كهذه، إلا أنها لا إمكانية كبيرة لها في النجاح على المدى القريب بأي حال من الأحوال.

فغزة سوف تصبح بالتأكيد، تقريباً، جبهة "ثالثة" في نزاعات إسرائيل الناشطة مع جيرانها– الى جانب سوريا وحزب الله في لبنان. إنّ إستيلاء حماس على غزة سيمثل مشاكل أمنية جديدة بالنسبة لإسرائيل لجهة عزل قطاع غزة وتوفير الأمن على طول الحدود معها، كما أنه سيُسمّر، على الأرجح، عدداً أكبر من جيش الدفاع والقوى الأمنية على طول الحدود مع غزة ومصر. وسوف يخفّض، على كل حال، الضغوط الإسرائيلية الداخلية والخارجية التي كانت تسعى إلى حث إسرائيل على التخفيف من قيودها الأمنية على غزة، التعامل مع حماس والسعي الى تسوية سلام شاملة. وبالواقع، قد تكون النتيجة النهائية تبسيط مشاكل إسرائيل الأمنية عن طريق إنشاء جدار كامل أو إنفصال في الجنوب، مما يسهل عليها قدرتها بإستخدام الأموال والحاجات الضرورية، كالماء والطاقة، كرافعة لها، ومواصلة الهجمات على أهداف محددة في غزة. وسوف ينتج عن ذلك نزاع لا متوازن من مستوى منخفض، مع قيود عمليات أقل على جيش الدفاع الإسرائيلي وعلى النشاط الإسرائيلي المعادي.

وستواجه إسرائيل خيارات صعبة، لجهة ما إذا كان عليها القيام بغزو أم إختيار الإحتواء. وقد رد بعض المسؤولين الإسرائيليين مبدئياً بالقول بأنّ إسرائيل لن تقوم بعمل عسكري. على كل حال، تزعم مقالة صادرة في "صنداي تايمز" اللندنية بأنّ لدى إسرائيل بالفعل خططاً للقيام بغزو كهذا. وتدّعي "صنداي تايمز" بأنّ وزير الدفاع الإسرائيلي، إيهود باراك، يخطط للهجوم على غزة "بغضون أسابيع" للتخلص من نظام حماس وذلك بإستخدام حوالي **20,000** جندي لتدمير مركز القدرات العسكرية لحماس "في أيام" إذا ما قامت حماس بهجمات صاروخية ضد إسرائيل أو نفذت تفجيرات إنتحارية جديدة. وتدعي الصحيفة بأنّ باراك قد "سبق وطلب بخطط مفصلة لنشر فرقتين مدرعتين وفرقة مشاة تصاحبهما طائرات هجومية من دون طيار وطائرات أف–**16** ضد حماس". ويجب الإشارة، على كل حال، بأنّ "صنداي تايمز" لديها سجل طويل من التقارير حول خطط حربية إما لا تتجسد أو أنها لم تكن موجودة مطلقاً، إلا أن حتى صحف الإثارة تحصل أحياناً على الرواية صحيحة.

أما مصر، فتواجه أصلاً صعوبات جديدة في توفير الأمن لممر فيلادلفيا وحدود سيناء بوجه "حكومة فلسطينية معادية في غزة"– على الأقل هناك بعض التعاطف مع حماس وسط الجنود المصريين والضباط الصغار. وسوف تواجه مصر، الأردن والعربية السعودية، كلها، مشاكل أكثر جدية في التعامل مع الدعم وتهريب الأسلحة وعمليات نقل الأموال من إيران وسوريا، وكذلك القاعدة. كما من المرجح أن يواجه العالم مشاكل أمنية أكبر في التعامل مع عناصر راديكالية من الشتات الفلسطيني تحمل شعوراً بالمرارة.

أما حماس، فستواجه مشاكل إقتصادية كبرى وقد تواجه غزواً. فالبنك الدولي ودراسات أخرى قد شككت إستثنائياً بإمكانية قدرة غزة على التطور في أي وقت من الأوقات وكذلك على المحافظة على إقتصاد قابل للحياة حتى خلال الفترة التي سبقت بدء الحرب الإسرائيلية–

الفلسطينية في العام 2000. أما سنوات الحرب والنمو السكاني، فقد جعلت الأمور أسوأ بكثير. كما إلى ذلك إنقطاع كميات المساعدات والعائدات الأساسية منذ إنتصار حماس السياسي. فحماس، في أفضل الأحوال، قد تحصل على أموال كافية لخلق دولة رفاهية فارغة في غزة، من دون توفر الفرص لنمو إقتصادي أو لإمكانية التعامل مع نسبة النمو السكاني العالية في غزة. وتواجه حماس قيوداً تجارية محتملة، حدوداً لتطور المرفأ من أي نوع كان، وعمليات إنتقام بما يتعلق بالطاقة والمياه إزاء العنف المنتشر الى داخل إسرائيل.

أما بما يتعلق بالضفة الغربية، فإنها سوف تستفيد من واقع قيام الولايات المتّحدة برفع قيود المساعدات الآن. كما من المرجح أن تحصل على مساعدات جديدة كبرى لتعزيز السلطة الفلسطينية وخلق معارضة أقوى ضد حماس. أما السؤال الأساسي، فهو ما إذا كان بإمكان عباس خلق شيء ما يقترب من حكومة فعالة وهيكلية أمنية، وإقتصاد في الضفة الغربية؛ أو ما إذا كان إنتصار فتح المبدئي هناك سوف يُهدر بسبب الفساد، عدم الكفاءة، القمع، والإفتقار للموارد.

وكان رئيس السلطة الفلسطينية أبو مازن قد وقع، بالفعل، مرسوماً في 15 حزيران يصادق فيه على تعيين حكومة جديدة، وهذا ما سمح لها بتولي المنصب من دون موافقة البرلمان. أما رئيس وزرائه الجديد، الدكتور سليم فياض– وهو رجل إقتصادي محترم الى حد كبير– فقد شكل حكومة طوارئ مؤلفة من 10 وزراء لا ينتمون الى حماس ولا الى فتح. فهي تدّعي، على الأقل، بأنها حكومة "وطنية" وبأنها تضم 6 وزراء من الضفة الغربية و 6 من قطاع غزة. فإذا ما كان ذلك مقدمة لحكم فعال، فإنّ ذلك قد يكون خطوة جدية الى الأمام. على كل حال، وإذا ما عادت السلطة الفلسطينية الى سابق عهدها، فإنها قد تخسر الضفة الغربية.

بالإضافة الى ذلك فإنه إذا ما فشلت السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، فإنّ العواقب الأمنية لكل من إسرائيل والأردن ستكون أسوأ بكثير. حيث أنّ كياناً فلسطينياً راديكالياً، لا أمل لديه بالسلام، لا علاقات حقيقية له مع حكومات عربية معتدلة، ولا خيارات إقتصادية لديه، لن يكون لديه الكثير ليخسره بشنه أي حرب لا متوازنة قد يكون مقتنعاً بها. أما التأثير المحتمل على المدى الأطول لحرب حماس– فتح، فهو أنّ الإنقسام الجغرافي للحركة الفلسطينية قد يصبح، وبالتدريج، "حقيقة شرق أوسطية واقعة" . وإذا ما حصل ذلك، فمن المحتمل أن يقوم المعتدلون الغزاويون، إلى جانب الموالين الباقين من فتح، بالرحيل بأية طريقة من الطرق. أما الراديكاليون في الضفة الغربية وأولئك الموجودون في الشتات الفلسطيني فمن المرجح أن ينتقلوا الى غزة أو يتسللوا إليها. فالتسلل من إيران، القاعدة، إلخ... كما أن أي شكل من أشكال المساعدات أو التطور الإقتصادي لغزة قد يصبح معضلة أكبر.

وعلى كل حال، إنّ دولة الضفة الغربية "المصغّرة" بالكاد توفر للفلسطينيين أملاً حقيقياً. فالضفة الغربية الضعيفة سيكون لديها مشاكل أكثر في التعامل مع إسرائيل حول قضايا مثل المستوطنات، "الجدار"، والقدس. وهي ستكون قابلة للحياة إقتصادياً، فقط، إذا كانت مرتبطة بعلاقات وثيقة مع إسرائيل والأردن. إلا أن علاقات كهذه تتطلب مستوى من الأمن قد يكون مستحيلاً على السلطة الفلسطينية العمل على خلقه، مع تسلل حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني، تحديداً، الى داخل الضفة الغربية وقدرتهما على إدارة عمليات تخريبية من الضفة الغربية ضد إسرائيل (أو الأردن).

أما على النطاق الأوسع، فإنّ "حق العودة" بالنسبة للفلسطينيين لم يشكل أمراً منطقياً مطلقاً بسبب النمو السكاني الداخلي في غزة والضفة الغربية والضغط الديمغرافي على إقتصاديهما. كما يواجه العالم الخارجي الآن مشكلة التمييز بين فلسطينيي "غزة" و "الضفة الغربية"، مما يجعل الأمور أصعب حتى على الشتات الفلسطيني الساعين للهجرة للعثور على عمل.

نتائج الحرب الأهلية الفلسطينية وتعقيداتها

بقلم إفراييم لايفي؛ مركز دايان؛ 2007/6/19

لقد إنتهت الحرب الأهلية في غزة، وسقطت معاقل فتح الواحدة تلو الأخرى كبيت من ورق. ولم تلق وحدات حماس مقاومة جدية. فالقرار بالمضي بإتجاه نصر ساحق في هذه اللحظة كان قد إتخذ من قِبَل الجناح المسلح لحماس داخل القطاع، وليس القيادة في دمشق. وقد أدت هذه النتيجة إلى إنقسام الفئات التاريخية في الحركة الوطنية الفلسطينية وإنفصالاً للسلطة الحكومية بين غزة والضفة الغربية.

وقبل أربعة أشهر، كان مقاتلو حماس مستعدين لمواجهة عسكرية مع فتح لإخضاعها لكي تعترف بسلطتها الحاكمة وبشرعيتها المكتسبة من خلال إنتخابات ديمقراطية. أما خططهم، فقد أحبطت بالعمل المشترك لأبو مازن وخالد مشعل، اللذان تخوفا من تدهور خطير نحو حرب أهلية وفقدان السلطة. وإنتهت جهودهما بتشكيل حكومة وحدة أزالت الخطر الوشيك، وحافظت على المواقع السياسية الخاصة للجانبين.

وقد أُجبر مشعل، الموجود في دمشق، على القبول بخسارة هيمنة حماس على الحكومة الفلسطينية، وعلى الموافقة على نقل وزارتي المالية والخارجية الى أفراد مقبولين لدى الغرب. كما أنه سلّم بتلطيف مواقف حماس حول الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي: فحماس قبلت الشرعية الدولية الممنوحة لعملية أوسلو، كما قبلت بالشرعية العربية المعبر عنها بخطة السلام العربية، وإعترفت بسلطة أبو مازن، كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، للقيام بتجديد المفاوضات السياسية مع إسرائيل. ومن جهة أخرى، تطلب طريق التسوية من مشعل، الدفاع بقوة عن مبادئ حماس الإيديولوجية، تحديداً حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، كما صيغت في المبادئ الرئيسة لحكومة الوحدة. وكان مقصد مشعل تحقيق إستيلاء حماس على منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث تعود لتمثل مرة أخرى كل الشعب الفلسطيني، بمن في ذلك أولئك الموجودين في الشتات.

على هذا المنوال حاول مشعل تسوية التوتر الموجود بين ضرورات الساعة، والتي تضمنت إلتزاماً بهدنة مستمرة وإستعداداً لقبول تسوية سياسية مع إسرائيل. كما تضمنت هدف حماس بعودة الشتات واللاجئين الى صلب الأجندة الفلسطينية الرسمية، وبذلك يتم تصحيح نتائج عملية أوسلو. وعلى كل حال، فإنّ تنازلات مشعل تمت من دون تلقي ضمانات في المقابل، مما عرضه لإنتقاد من قبل مسلحي حماس السياسيين في قطاع غزة، من بينهم محمود الزهار وسعيد صيام، وكذلك من الجناح العسكري للحركة الذي تجاهل الحاجات الملحّة للحكم والتي وجهت نشاط مشعل. كما لم يحركهم واقع أنّ مقاربة مشعل العملية بدأت تخلق إنطباعاً في المجتمع الدولي على أن حماس حركة سياسية شرعية مستعدة لتسوية سياسية على أساس الدولتين.

أما بالنسبة لجناح حماس العسكري، فقد كان الأمر الأهم أنّ أبو مازن وحكومة الوحدة قد فشلا في الوفاء بوعودهما على مدى الأشهر الماضية. وقد إعتبروا ذلك كإثبات على أنّ الإعتبارات التي وجهت القيادة الموجودة في دمشق كانت خاطئة: فأبو مازن فشل بجهوده بحث دول الرباعية على الإعتراف بحكومة الوحدة وإلغاء حظرها على هذه الحكومة. وإستمر النزاع حول السيطرة على القوى الأمنية الفلسطينية المختلفة، ولم يتم التوصل الى إتفاق مع إسرائيل لتحرير السجناء. وبالنتيجة، فإنّ جناح حماس العسكري، مدعوماً بحصة عسكرية من القيادة السياسية المحلية، أعطى إشارة الى أبو مازن، مشعل، إسرائيل والمجتمع الدولي بواسطة إطلاقه صواريخ القسام على إسرائيل ومحاولته خطف جنود إسرائيليين يوم عيد الإستقلال الإسرائيلي، بأنه كان قادراً على إنهاء الهدنة مع إسرائيل وإرجاع الوضع إلى ما كان عليه.

إنّ إدراك الجناح العسكري للقيادة المحلية، بأنّ الصدام الحاسم مع فتح كان أمراً محتماً، مع الضغط الذي وضعه هذا الجناح لإستئناف النضال المسلح، حدد توقيت القرار لجهة سحق فتح في قطاع غزة. ومع ميزان القوى الذي كان في صالح حماس، تم ضمان نصر واضح.

كما أنّ فتح عانت أيضاً من نقص في القيادة في قطاع غزة، ومن الأخلاق المتدنية وسط كوادرها، وكذلك من فشل أبو مازن بالتحرك بشكل حاسم لإنقاذ حركته.

إنّ الحرب الأهلية تعبير عن فقدان سيطرة خالد مشعل وأبو مازن. إذ يبدو بأن الدافع الكبير لسلوك الجانبين في الصراع هو منطق الثأر، الذي برهنت عليه أعمال القتل المتبادلة والصدامات بين فئات وعصابات محلية. فناشطو فتح يرغبون بالإنتقام من حماس في الضفة الغربية، حيث يمسكون بالوضع، وقد بدؤوا بفعل ذلك. فرؤساء الأجهزة الأمنية هناك معروفون ومحددون لدى فتح وهم يستعدون وفقاً لذلك.

أما قيادة حماس المحلية، فقد أثبتت تفوقها على القيادة في دمشق. فأعمالها أدت الى ظهور واقع جديد: إنفصال متوسع بإستمرار للسلطة الحكومية بين قطاع غزة، الواقعة الآن تحت السيطرة الكاملة، والضفة الغربية، حيث من المرجح أن تفرض فتح سلطتها الخاصة. أما الوضع الإنساني في غزة، فمرشح للتدهور على الأرجح، وهذا يعود الى إستمرار الصدامات الفلسطينية الداخلية المتبادلة وإعاقة الأنشطة على نقاط العبور بين غزة وإسرائيل (ومصر)، ما يؤدي الى منع تدفق الناس والبضائع. أما بما يتعلق بمزاج الأهالي في غزة، فهم يعتبرون بأنّ وضعهم الحالي هو أسوأ مما كان عليه أثناء الإحتلال الإسرائيلي. وبالمقابل، فمن المرجح أن تصبح الضفة الغربية أكثر إستقراراً. وفي هذا الوضع الجديد، على إسرائيل أن تعمل حسابات أفعالها، كأن تتقدم للشعب الفلسطيني بحوار بديل حول القضايا الأمنية والسياسية. إنّ القيام بذلك قد يؤدي، على الأرجح، الى الفوز بموافقة إقليمية ودولية. كما أنه سيجعل من السهل على إسرائيل الشروع بأعمال عسكرية في قطاع غزة إذا ما ثبت أنّ ذلك ضروري، أو عندما يكون الأمر كذلك.